

## ملخص عن اعلان بغداد المزمع ان يصدر في نهاية اليوم السبت ١٧ أيار

الإعلان يتضمن ثلاث أجزاء أساسية

أولاً- الجانب السياسي

ثانياً- الجانب الاقتصادي

ثالثاً- المبادرات التي اطلقتها جمهورية العراق

أولاً- الجانب السياسي ويركز على قضية العرب جميعا وهي القضية الفلسطينية والتي طالبنا بوقف فوري للعدوان الإسرائيلي على غزة، ووقف جميع الأعمال العدائية التي تزيد من مُعاناة المدنيين الأبرياء، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية الى جميع المناطق في فلسطين بدون قيد او شرط.

فضلا عن التركيز على القضايا العربية الأخرى وخاصة في ليبيا وسوريا والسودان واليمن والصومال، وتاكيدنا على أهمية دعم استقرار وسيادة الدول.

وركزنا ايضا على القضايا الإقليمية، اذ اكدنا على أنّ التوتُّرات المُتصاعدة على الساحة الدوليّة تُؤشّر تراجع الدبلوماسية مقابل استخدام القوة في تسوية الخلافات والنزاعات، الذي يُنذر بخطر انعدام الحُلُول العادلة والمُنصفة. وفي هذا الصدد اعربنا عن دعمنا لمُحادثات الجمهورية الإسلامية الإيرانية-والولايات المتحدة الأمريكية للتوصل إلى نتائج إيجابية لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتتمين دور سلطنة عُمان الشقيقة في هذه المُحادثات. كما رحبنا بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها سلطنة عُمان في التوصل الى إتفاق سلام في اليمن من خلال الوساطة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يُنهي حالة التوتر ويسهل حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، والتي تأتي ضمن توجهات حكومة العراق في دعم الحوار البناء والحلول السلمية للأزمات الإقليمية، وهو المبدأ الذي تقوم عليه سياسة جمهورية العراق الخارجية لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بما يسهم في تحقيق التفاهم المشترك والإستناد الى الحوار كأداة فعالة لحل النزاعات.

واكدنا على أهمية التعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المُتخصّصة، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي؛ للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ودعم

جُهودها لمعالجة التحدّيات العالميّة، بما فيها تحقيق الأهداف العالميّة للتنمية المُستدامة 2030، وتغيّر المناخ، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، والفقر، والأمن المائي والغذائي، والطاقة المُتجدّدة، والاستخدام السلمي للطاقة النوويّة.

### ثانياً- الجانب الاقتصادي

ويركز على مخرجات القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية والتي ضمت مخرجات ما يقارب ٢٨ قرار تم النظر فيها واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء جدول الاعمال والتي تركز على تعزيز العمل العربي المشترك.

ثالثاً- المبادرات التي اطلقتها جمهورية العراق

وهذا الجزء وهو الأخير من الإعلان يتضمن المبادرات التي اطلقتها حكومة جمهورية العراق والتي ستعمل بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة وجهود الدول العربية لتنفيذ المواضيع التي تخص العمل العربي المشترك، ومن بين هذه المبادرات

- تشكيل لجنة وزارية عليا مفتوحة العضوية تتكوّن من جمهوريّة العراق (رئيس الدورة الحالية)، ومملكة البحرين (رئيس الدورة السابقة)، ومعالي الأمين العامّ لجامعة الدول العربيّة، والدول العربيّة الراغبة في الانضمام إلى اللجنة تتولّى مهمّة تقريب وجهات النظر بين الأشقاء لتسوية الخلافات وتهدئة الأجواء.
- "مشروع عهد الإصلاح الاقتصاديّ العربيّ للعقد القادم" الذي يهدف إلى بناء فضاء اقتصاديّ عربيّ متكامل يتميّر بالديناميكيّة والقدرة التنافسيّة،
- إطلاق المُبادرة العربيّة للدعم الإنسانيّ والتنمويّ انطلاقاً من مبادئ التضامن والأخوة العربيّة، والتكاتف في أوقات الأزمات في ظلّ الوضع الراهن في عدد من الدول العربيّة، مثل (الجمهورية العربيّة السوريّة، والجمهورية اليمنيّة، وجمهورية السودان، ودولة ليبيا، والجمهورية اللبنانيّة)؛ وتأكيداً للدعوات السابقة لرئيس مجلس وزراء

جمهورية العراق لإنشاء "الصندوق العربيّ لدعم جُهود التعافي وإعادة الإعمار من آثار الأزمات"، إذ تُعلن حُكومة جمهورية العراق عن التبرُّع بمبلغ قدره 40 مليون دولار أمريكيّ إلى الصندوق تُخصَّص 20 مليون دولار أمريكيّ لدعم الجُهود الإنسانيّة، وإعادة الإعمار في قطاع غزة، و20 مليون دولار أمريكيّ لدعم جُهود إعادة الإعمار في الجمهوريّة اللبنانيّة.

- إطلاق "المبادرة العربيّة لتحقيق الأمن الغذائيّ من الحبوب" لتعزيز الأمن الغذائيّ في المنطقة العربيّة عبر وضع سياسات زراعيّة ومائيّة متكاملة مدعومة بالدراسات والبحث العلميّ، ووضع وتنفيذ إجراءات عمليّة ومُستدامة لضمان حُصول الأجيال القادمة على المياه والغذاء بشكل عادل ومُستدام.